

مجلس التنمية الصناعية

الدورة الثامنة والأربعون

فيينا، 23-25 تشرين الثاني/نوفمبر 2020

البند 15 من جدول الأعمال المؤقت

لجنة اليونيدو الاستشارية المستقلة لمراجعة الحسابات

تقرير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات

ردُّ الإدارة

تتضمن هذه الوثيقة رد الإدارة على تقرير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات (اللجنة الاستشارية) الوارد في الوثيقة (IDB.48/20)، عملاً بالمقرر م ت ص-44/م-4 والفقرة 24 من الإطار المرجعي المرفق بذلك المقرر.

1- أحاطت الإدارة علماً بالمشورة القيمة التي قدمتها اللجنة الاستشارية في تقريرها إلى المجلس (IDB.48/20)، الذي سلطت فيه الضوء على الإنجازات الرئيسية المحققة في مجال الرقابة الداخلية والمجالات الرئيسية للمخاطر المتبقية. وتضفي اللجنة الاستشارية قيمة مضافة من خلال زيادة تعزيز وظائف اليونيدو في مجالي الإدارة والرقابة، كما تحظى أنشطتها ومشورتها بتقدير كبير. وقد تجلّى ذلك بشكل خاص خلال فترة جائحة كوفيد-19 وبعدها. وتتطلّع الإدارة إلى مواصلة التعاون مع اللجنة الاستشارية.

2- وتحيط الإدارة علماً بملاحظات اللجنة الاستشارية بشأن التقدّم المحرز في مراجعة الحسابات الداخلية والخارجية، وتنسيق خطط العمل الإدارية، وهيكل الإدارة التنفيذية، وإدارة المخاطر المؤسسية، وتدابير تصدي اليونيدو لجائحة كوفيد-19.

3- وستعتمد الإدارة، أثناء مواصلة جهودها الحالية ومعالجتها للتحديات التي حددتها اللجنة الاستشارية في تقريرها، إلى إيلاء اهتمام خاص لتنسيق أنشطتها تنسيقاً تاماً مع اللجنة الاستشارية، ولمواصلة استكشاف نهج مبتكرة أخرى، ولا سيما عن طريق ما يلي:

لدواعي التوفير، لم تُطبع هذه الوثيقة. لذا، يُرجى من أعضاء الوفود التكرم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.



- (أ) استكشاف آليات جديدة لتحسين التغطية الرقابية للمجالات الاستراتيجية والمخاطر العالية المحددة في عمليات اليونيدو، مع الاعتراف بمحدودية الموارد المخصصة لهذه الوظيفة؛
- (ب) مواصلة تعزيز استقلالية وظيفتي التقييم والرقابة الداخلية بالتعاون مع اللجنة الاستشارية، وإعداد ميثاق منقح لمكتب التقييم والرقابة الداخلية وإطار مرجعي منقح للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وتقديمها إلى المجلس للنظر فيهما والموافقة عليهما؛
- (ج) العمل على نحو استباقي مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في إطار نطاق عملها الموسع من أجل زيادة تعزيز وظائف اليونيدو في مجال المراجعة الداخلية والتقييم والتحقيق؛
- (د) متابعة تنفيذ خطط العمل الإدارية والتوصيات المنبثقة عن عمليات المراجعة الخارجية والداخلية للحسابات، والاستعراضات التي تجريها وحدة التفتيش المشتركة، مما يؤدي إلى وضع أولويات لتنفيذ خطط العمل؛
- (هـ) إيلاء مزيد من الاهتمام لإدارة المخاطر المؤسسية. وينص الهيكل المنقح للأمانة على رفع مستوى وظيفة إدارة المخاطر المؤسسية إلى مكتب المدير العام وعلى تولي المدير العام رئاسة لجنة إدارة المخاطر المؤسسية، بدعم من مكتب المستشار الخاص للمدير العام المعني بتنسيق العمليات وإدارة المخاطر.